التاريخية العديدة فيه، لا يمكننا ان نسميها متخلفة حتى لو انجبت أطفالاً كثيرين، ذلك لأنه في ظل انتفاء تحويل شعبنا إلى حمالين وسكافين وسقاة وحطابين، كما يريد أرباب الصهيونية، بسبب من وعينا لأهداف السياسة العنصرية ضدنا، وردنا على تلك السياسة بتمسكنا بوحدتنا، وتعميق انتمائنا، وترسيخ جـذورنا في بطن ارض الآبـاء والأجداد، وقدرتنا على خلق الاطارات الممكنة في ظل ظروفنا من أجل تنظيم وتعبئة وتوعية شعبنا، لاحظنا ان ذلك قد انعكس بشكل كامل، حتى على واقع التقدم العلمي لأبناء شعبنا، كما أنه أسهم في تطوير المفهوم العلمي للزيادة الطبيعية في السكان بشكل يستجيب لبديهية أن 'شعبنا أكبر من ان ينتهي ويذوب في الشعب الآخر' ... فمع ازدياد عدد شعبنا ترسخت اكثر الشخصية الوطنية، واخذت تتجذر بمفهوم تقدمي بين الأجيال الفتية من ١٨ – ٣٠ سنة، كما ازدادت وتائر تطور وعيه ارتفاعاً، على الأخص بعد عام ١٩٦٧... فخلال سنوات قليلة، أصبح في المدارس الثانوية أكثر من ٢٠ الف طالب وأكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي يدرسون في جامعات اسرائيل وفي الخارج. وهناك أكثر من ١٩٠ الف طالب في المراحل التعليمية المختلفة، ومن بين طلبة المعاهد والجامعات نسبة كبيرة متزوجة، وتنجب أطفالاً أيضا... وتعيش مع الأسرة في بيت واحد، وهو بيت الأبوين...»(١٣).

من هنا نرى ان السياسة الاسرائيلية الاسكانية، بما تتسم به من خصـائص عنصرية، هي السبب الرئيسي في هذه الزيادة المضطردة للسكان الفلسطينيين في اسرائيل. وان انتهاج سياسة التجهيل والتفقير التي تعتمدها السلطات تكاد تكون سبباً رئيسياً في ذلك، فعلى سبيل المثال نذكر ان «دخل العائلة الفلسطينية في المدينة لا يتجاوز معدله العام سنوياً ٢٣ الف ليرة اسرائيلية، بينما يصل متوسط دخل العائلة اليهودية إلى ٢٤ الف ليرة، مع العلم ان متوسط عدد افراد العائلة الفلسطينية يساوي أكثر من مثيله في العائلة اليهودية من جهة، ومن جهة اخرى، فان المعدل العام لدخل العائلة الفلسطينية غير قابل للزيادة بسبب من التمييز في المعاملة بين عربي ويهودي. بينما معدل دخـل العائلـة اليهودية قابل للزيادة وليس للنقصان. يضاف إلى ذلك ان العائلة الفلسطينية محرومة من تلك الامتيازات التي تقدم للعائلة اليهودية. ومن هنا، يمكننا ان نلاحظ، ليس الغبن في فروقات المداخيل فحسب، وإنما التفاوت بين مستويـات العائلـة الفلسطينية والعـائلة اليهودية في المدينة، على الرغم من اقتراب أو حتى تلامس المداخيل، الأمر الذي يترتب عليه ان لا تستطيع العائلة الفلسطينية الانفاق على تعليم أبنائهـا في كل مستـويات الدراسة، فنجد ان اعداداً كبيرة ينقطعون عن مواصلة تعليمهم في المرحلة الثانوية، فيبحثون عن العمل مبكراً، وبالتالي يتزوجون مبكراً، وينجبون مبكراً...»(١٤).

ومن ناحية أخرى، فان انخفاض عدد المتعلمين العرب يعود إلى صلب سياسة الاضطهاد القومي وإلى صميم سياسة التجهيل المتعمدة ضد الفلسطينيين. فمـع ان التعليم الابتدائي إلزامي في اسرائيل، إلا ان الالزامية أحادية الجانب في التطبيق العملي ولمصلحة اليهود طبعاً. حيث القانون يعاقب اليهودي الذي يتأخر عن إرسال إبنه إلى المدرسة في السن المحددة، بينما لا تتذكر السلطات ذلك تجاه الفلسطينيين ابدا. بل وأكثر